

## الانفتاح السعودي يذكي المنافسة بين مراكز الأعمال الخليجية

عكست الطفرة في عدد الشركات الناشئة التي اختارت العاصمة السعودية الرياض مقراً لها خلال الأشهر القليلة الماضية اشتداد حدة المنافسة بين مدن دول الخليج خاصة دبي على جذب الشركات والاستثمارات الأجنبية، مع السعي المحموم لدول المنطقة من أجل تقليص اعتماد اقتصاداتها على عائدات النفط.

الرياض - جذبت سياسات الانفتاح، التي يتبناها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال الفترة الأخيرة الكثير من الشركات ورواد الأعمال للعمل في أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتأتي هذه الطفرة بينما تسعى الإمارات للمحافظة على جاذبيتها الاستثمارية، ما يجعل البلدين في منافسة لاستقطاب أكثر ما يمكن من رؤوس الأموال في ظل ورشات الإصلاح التي فتحتها حكومتا الدولتين العضوين في منظمة أوبك.

وتراهن دبي على معرض إكسبو 2020 الذي تنطلق فعالياته في أكتوبر المقبل وتستمر ستة أشهر. وتامل حكومة الإمارة في أن يجذب المعرض حوالي 25 مليون زائر من مختلف دول العالم.

ويعتبر 2019 عاماً مهماً أيضاً بالنسبة للسعودية، التي تتولى فيه الرئاسة الدورية لمجموعة الدول العشرين، وتعتزم إطلاق سلسلة من الأحداث الكبرى للترويج لإصلاحاتها.

ويقول ستيفن هيرتوج الأستاذ المساعد في كلية لندن للاقتصاد والمتخصص في شؤون الخليج "هناك بالتأكيد عدم ارتياح في دبي إزاء الانفتاح السعودي، لكنني لا أعتقد أن دبي ستفقد مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي أساسي في وقت قريب".

وتشير بلومبرغ إلى حالة مالك شهاب الشريك السعودي المؤسس لشركة غولدن سينت للتجارة الإلكترونية. فقد حاول في عام 2014 هو وشريكه الألماني روني فوريلش تأسيس شركتهما في السعودية دون جدوى.

واضطر الشريكان إلى تأسيس شركتهما في دبي رغم أن سوقها الرئيسية هي السعودية. وقال شهاب إن "تلك القواعد غيرت الآن، وأصبح من المنطقي الاستثمار في السعودية".

ومؤخراً افتتحا مقراً للشركتهما، التي تعمل في تجارة العطور والبيع الفاخرة في السعودية تمهيداً للانتقال الكامل إليها وتوظيف المزيد من السعوديين فيها.

ولا يرى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أن هناك تنافساً بين دبي والمشروعات السعودية. وقال في مقابلة مع بلومبرغ في 2017 إن "هونغ كونغ لم تضر سنغافورة وسنغافورة لم تضر هونغ كونغ ولكنهما خلقتا طلباً قوياً على كل منهما". في إشارة إلى نجاح المدينتين في التحول إلى مركز اقتصادي دولي وإقليمي دون أن تنضربا من المنافسة بينهما.

كما أن مسؤولي الشركات يرون أن صعود السعودية وفتح أسواق جديدة يمكن أن يمثل فرصة جيدة لباقي دول الخليج، وهو ما يراه أيضاً المسؤولون في دبي الذين يرون في الانفتاح السعودي مصلحة اقتصادية للجميع.

ويقول فادي غندور الرئيس التنفيذي لشركة ومضة كابيتال للاستثمار، ومقرها دبي، إن العلاقة بين الاستثمار في دبي والسعودية علاقة امتزاج وإن "الإمارات والسعودية متكاملتان".



بيئة محفزة للأعمال



مراجعة العلاقات التجارية

## سلطنة عُمان تراجع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إيران

### مسقط تستضيف اللقاء التجاري العماني الإيراني

وتشير بيانات غرفة تجارة وصناعة عُمان إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين واصل النمو حتى بعد فرض العقوبات الأميركية على إيران. وتظهر أن التبادل التجاري بلغ في الربع الأول من العام الماضي ما يقارب 116 مليون ريال (301.7 مليون دولار) مقارنة مع 388 مليون ريال (أكثر من مليار دولار) خلال كامل 2018.

وتظهر عدة دراسات وخاصة التقارير الدورية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن سلطنة عُمان تأتي في المركز العاشر بين البلدان التي تستورد المنتجات الإيرانية.

سيد عوي

نسعى إلى إيجاد

فرص تعاون تجاري

واستثماري مع إيران

ولا تقتصر الشركات على الجانب التجارية والاستثمارية فقط، بل تصل إلى التعاملات المالية أيضاً، فسلطنة عمان تعتبر من الدول القلائد، التي لا تكتفح لسائلة العقوبات الاقتصادية، التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على طهران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

وسبق أن أخرجت مسقط المصارف الإيرانية من عزلتها إثر توقيع البنك المركزي العماني مذكرة تفاهم في مارس 2017 مع نظيره الإيراني لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين البلدين.

ولم يكشف المركزي العماني حينها تفاصيل ذلك التعاون، ولكنه ذكر في بيان أن "الاتفاق سيعزز التجارة الثنائية ويشمل تدريب العاملين في البنك المركزي الإيراني".

وتحجم معظم البنوك المركزية حول العالم فضلاً عن المصارف العالمية الكبرى عن إبرام صفقات مع إيران خشية تهديدات أميركية بأخذ إجراءات قانونية ضدها في حال خرق العقوبات.

وفي عام 2016 وافق صندوق الثروة السيادي العماني على دراسة مقترح لبناء مصنع سيارات في عُمان باستثمارات إيرانية.

وتأثرت عُمان من تراجع التجارة البينية مع إيران بعد أن تم رفع العقوبات الدولية عن طهران بعد إبرام الاتفاق النووي. وكانت إيران قد أعلنت منذ خمس سنوات عن رغبتها في استعادة مليارات الدولارات من سلطنة عمان لكن مسقط تمكنت حتى الآن من الاحتفاظ بتلك الأموال الإيرانية.

الذكية بأحجامها المختلفة وبتقنية وتطبيقات إيرانية خالصة تعمل في عُمان تحت اسم شركة إنتاج مسقط لشركة مساهمة محدودة.

وقالت الأمينة العامة لغرفة التجارة العمانية الإيرانية أريزو نظري إنه نظراً للإقبال الكبير من رجال الأعمال الإيرانيين على التعاون التجاري والاستثمار في عُمان "فإننا نغرفة تجارة مشتركة نحرص على تبادل الوفود وعقد لقاءات بين رجال أعمال البلدين".

وقالت إن "سلطنة عمان دولة لها سياستها الواضحة وتحظى بالامن والأمان والسلام والاستقرار وكلها عوامل جذب للاستثمارات ولرجال الأعمال".

وأضافت أن عمان يمكن أن تكون محطة للوصول إلى كثير من الأسواق في المنطقة، فهناك كثير من رجال الأعمال الإيرانيين يسعون للتعاون والشراكة مع رجال أعمال عمانيين.

ووفق السفارة الإيرانية لدى مسقط فإن عدد الجالية الإيرانية في السلطنة قد تزايد خلال الأعوام القليلة الماضية عدة أضعاف وأنه وصل بنهاية العام الماضي إلى أكثر من خمسة آلاف شخص.

ويجدر ملاحظ أن طهران تسعى لإبعاد مسقط عن معقها الخليجي، وليس استغلال دورها كوسيط لإصلاح العلاقة المتوترة مع دول الخليج.

ورغم العلاقات الودية الظاهرية وما تبديه المواقف وتصريحات المسؤولين الإيرانيين من حرص على تقوية الأواصر مع سلطنة عمان، إلا أنه أصبح ينظر إلى هذه العلاقة كمصلحة لطهران لاستغلال حياض مسقط في تخفيف عزلتها الدولية.

وقد انعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية بشكل كبير، حيث هناك العشرات من الشواهد على التطور المضطرب لعلاقات البلدين على مدى العقود الخمسة الماضية.

ويقول اقتصاديون إن إيران تعمل منذ قيام الثورة قبل 41 عاماً على إثارة مخاوف المسؤولين العمانيين من تصدير منتجاتها إلى الأسواق الآسيوية والعربية.

وأبرمت سلطنة عمان خلال العقود الماضية العديد من الشراكات المحفزة للتجارة والاستثمار ولإسيما تلك المتعلقة بالإغفاء الضريبي الكامل مع 16 دولة منها إيران.

رجح محللون أن تبدأ عمان مراجعة علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إيران رغم عقدها لقاء تجارياً بين البلدين هذا الأسبوع. ويرى البعض أن اللقاء يمكن أن يكون بروتوكولياً، في ظل مخاطر انتهاك العقوبات الأميركية وحساسية العلاقة مع جيرانها الخليجيين.

لندن - يتطلع المراقبون إلى رصد مؤشرات جديدة في العلاقات العمانية الإيرانية، بعد احتضان مسقط هذا الأسبوع اللقاء التجاري العماني الإيراني، الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة عُمان.

وتشير بيانات المؤتمر إلى مشاركة 31 من كبار رجال الأعمال الإيرانيين، الذين يمثلون عدداً من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والطاقة والصناعة والمقاولات والإنشاءات ومواد البناء وقطاع الخدمات.

كما شارك عدد من المسؤولين ورجال الأعمال العمانيين في اللقاء، الذي عقد بالتعاون مع غرفة التجارة العمانية الإيرانية وغرفة تجارة كيروان الإيرانية.

وقال عضو مجلس إدارة غرفة التجارة العمانية الإيرانية سيد عوي إن سلطنة عمان تعد واحداً من أفضل بلدان منطقة الخليج من حيث مناخ الاستثمار، ولذلك تسعى إلى إيجاد شراكات وفرص تعاون تجاري واستثماري بها بما فيها إيران.

وترتبط مسقط بعلاقات وثيقة مع طهران، لكن مراقبين يرجحون أن تراجع علاقتها معها في ظل تطورات جديدة في علاقاتها مع أكبر شركائها التجاريين في دول مجلس التعاون الخليجي، المناوئ للسياسة الإيرانية بسبب تدخلها في شؤون دول المنطقة.

ويرى محللون علاقات مسقط التجارية والاستثمارية مع طهران يمكن أن تنعكس على علاقاتها بأكبر الاقتصادات الخليجية وخاصة السعودية، إضافة إلى المغامرة بانتهاك العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

وكانت هناك فجوة بين دول مجلس التعاون الخليجي وعُمان بشأن طريقة التعامل مع إيران، فبينما اتخذت السعودية والبحرين والإمارات والكويت موقفاً واضحاً تجاه التدخل الإيراني في شؤون المنطقة، تركت مسقط النافذة مفتوحة تجاه طهران.

وبحكم الموقع الجغرافي للبلدين على جانبي مضيق هرمز، فإن العلاقات العمانية الإيرانية اتسمت بالتقارب منذ زمن بعيد، لكن الإجماع الدولي على عزل إيران بسبب دورها في صراعات المنطقة، أصبح يثير تساؤلات بشأن موقف مسقط.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة بهارستان ريان، محسن ترك زادة إنه شخصياً فعل ذلك ونقل جزءاً من استثماراته وأعماله قبل نحو عامين إلى سلطنة عمان. وتعمل تلك الشركة في مجال الإلكترونيات وتنتج تحديداً الشاشات